

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الأحد 1 فبراير 2015 (السنة الحادية والعشرون - العدد 5627)





في هذا العدد

الافتتاحية

02 - مع مصر ضد التطرف والإرهاب

الإمارات اليوم

03 - التعليم الجيد للجميع

تقارير وتحليلات

04 - استراتيجية نشر الإرهاب في مصر: قراءة في الدوافع والمواجهة
- «ذا ناشيونال إنترست»: انخفاض أسعار النفط... حدود التأثير في سياستي

05 - إيران وروسيا

06 - مجلة «كوارتز»: حوثيو اليمن مؤشر جديد على أجندة إيران الطائفية
في المنطقة

شؤون اقتصادية

07 - النفط يقفز 8 بالمائة مع تقلص أنشطة البحث عن النفط الصخري في
الولايات المتحدة

من إصدارات المركز

08 - النتائج الاجتماعية السلبية للأزمة المالية العالمية



مع مصر ضد التطرف والإرهاب

عبرت إدانة دولة الإمارات العربية المتحدة الشديدة للهجمات الإرهابية التي استهدفت مقرات أمنية وعسكرية في شمال محافظة سيناء بجمهورية مصر العربية الشقيقة، مساء الخميس الماضي، وأدت إلى سقوط عدد كبير من الشهداء والجرحى، عن موقف إماراتي ثابت في رفض الإرهاب والتطرف، والدعوة إلى التصدي له والتعاون الإقليمي والدولي الفاعل في التحرك ضده، والقضاء عليه، لأنه يمثل الخطر الأكبر على الأمن والاستقرار والتنمية والسلم في المنطقة والعالم أجمع.

لقد أكد معالي الدكتور أنور بن محمد قرقاش وزير الدولة للشؤون الخارجية، أن «دولة الإمارات العربية المتحدة تعرب عن استنكارها الشديد لهذه الأعمال الإجرامية وتجدد رفضها المبدئي والدائم لكل أشكال العنف والإرهاب الذي يستهدف مصر وتؤكد دعمها القوي لجمهورية مصر العربية الشقيقة ووقوفها الثابت إلى جانب الحكومة والشعب المصري في مواجهة هذه الجرائم الخطيرة»، وشدد على أن الأعمال الإرهابية الجبانة لن تنال من عزيمة الشعب المصري والقيادة المصرية في مواصلة التصدي بكل حسم للإرهاب. وهذا الموقف إنما يؤكد حرص دولة الإمارات العربية المتحدة البالغ على أمن مصر واستقرارها، ولا ينفصل عن مبادراتها السابقة لدعم مصر على المستويات كافة، حتى تتجاوز تحديات المرحلة الانتقالية، وتعود إلى ممارسة دورها الطبيعي في محيطها العربي والدولي.

إن قوى التطرف والإرهاب التي نفذت الهجمات الإرهابية الأخيرة التي استهدفت الجيش المصري تستهدف إيصال رسالة إلى الخارج بأن الأوضاع في مصر ليست مستقرة، وخاصة قبل المؤتمر الاقتصادي الذي سيعقد في شهر مارس المقبل، وتعول عليه القاهرة كثيراً في اجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، لدعم الاقتصاد المصري، كما تستهدف هذه القوى أيضاً عرقلة استكمال خريطة الطريق التي أجمع عليها المصريون، فضلاً عن نشر الفوضى في البلاد، لكنها لن تنجح في ذلك، بعد أن اكتشف الشعب المصري حقيقة أهدافها الخبيثة ومراميها في استغلال الدين للوصول إلى السلطة، ولهذا فإن هناك ضرورة للتضامن مع مصر في مواجهة هذه القوى التي تشوه صورة الدين الإسلامي الحنيف، ليس بالأقوال وحسب، وإنما بالأفعال أيضاً، وذلك من خلال تقديم أوجه المساعدات المختلفة لمصر في هذه المرحلة، ولعل مشاركة القوى الإقليمية والدولية في مؤتمر دعم الاقتصاد المصري في شهر مارس المقبل سيمثل رداً حاسماً على هذه القوى الإرهابية، وتأكيداً على تضامن العالم مع مصر في هذه المواجهة المصرية.

إن ردود الأفعال العربية والدولية التي نددت بالهجمات الإرهابية في مصر تؤكد بجلاء أن مواجهة خطر التطرف والإرهاب لم تعد معركة دولة واحدة، وإنما معركة العالم بأسره، خاصة مع ما تشهده مناطق عديدة في الشرق الأوسط من تمدد لجماعات العنف والتشدد والإرهاب وتساعد ممارساتها التي أصبحت تهدد قيم التعايش والوسطية والحرية، فضلاً عن تمدد خطر الإرهاب في الآونة الأخيرة ليطال دولاً في مناطق عدة، كما حدث في فرنسا وأستراليا وكندا، ولهذا فإن دعوة دولة الإمارات العربية المتحدة المجتمع الدولي إلى الوقوف إلى جانب مصر لمواجهة هذا التطرف والإرهاب الذي تواجهه الآن، تنطوي على أهمية بالغة، خاصة بعد أن أثبتت خبرة السنوات الماضية أن الإرهاب خطر معقد وممتد ولا يمكن لأي دولة مهما كانت إمكاناتها أن تتصدى له بمفردها، كما لا يمكن لأي دولة أن تكون بعيدة عن شروره، لأن قوى التطرف والإرهاب تجعل من العالم كله هدفاً لها وجبهة لعملياتها الإجرامية.

التعليم الجيد للجميع

قالت الدكتورة آنا باوليني ممثلة منظمة الأمم المتحدة للتعليم والثقافة والعلوم «اليونسكو»، خلال فعاليات الأسبوع الفني «تي فيت 2015»، الذي أقيم مؤخراً في العاصمة أبوظبي، إن دولة الإمارات العربية المتحدة تسير على الطريق الصحيح في إطار تطوير التعليم، ومنذ نشأتها تتبع نهجاً واضحاً في هذا الشأن، على يد المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، وهذه التصريحات لها أهمية كبيرة، خصوصاً أنها تأتي من أحد مسؤولي منظمة «اليونسكو»، وهي أهم منظمة دولية مختصة في مجال التعليم والثقافة والعلوم.

في غضون الثلاثة والأربعين عاماً من نشأة الاتحاد، وضعت الإمارات على رأس أولوياتها توفير التعليم للجميع، ونجحت في بناء منظومة تعليمية متطورة، انخفض بموجبها معدل الأمية في الدولة إلى أقل من 1%. ولا تقتصر السياسة التعليمية للإمارات على توفير التعليم فقط، بل شملت تحسين جودته، ومواكبة المستجدات في تحسين الأنظمة التعليمية، عبر تطبيق العديد من المبادرات، وفي هذا الإطار، شهدت المنظومة التعليمية الإماراتية تحولاً كبيراً خلال السنوات الماضية، بما ينسجم مع التطور الذي تشهده أساليب وأدوات ومناهج التعليم حول العالم، ولم تدخر الدولة جهداً في هذا الإطار، وجاء اعتمادها لمشروع «التعليم للجميع» التابع لمنظمة «اليونسكو» في عام 2000، في هذا السياق، في سبيل النهوض بالعملية التعليمية في الدولة. ونفذت الإمارات منذ ذلك الحين إجراءات عدة لتحقيق أهدافها، في مقدمتها توثيق التعاون مع المنظمة الأممية لدعم القطاع التعليمي الوطني، وتوقيع اتفاقية مشتركة معها لتنفيذ مشروع مختص ببناء قدرات المعلمين والعاملين في قطاع التعليم وإصلاح المناهج. كما تتبنى الدولة مفهوم التعليم الذكي أيضاً، تنفيذاً لأجندة رؤية الإمارات 2021، الرامية إلى تحقق نظام تعليم رائد رفيع المستوى مواكب للأنظمة التعليمية في الدول المتقدمة.

وتتبنى الإمارات خطة متكاملة لتطوير منظومة تعليم الكبار من أجل تحفيز الجميع على التعلم، ومن التدابير التي اتخذتها في هذا الاتجاه، تطبيق نظام التعليم عن بعد، والذي يتيح لمن لا تسمح لهم ظروفهم بالالتحاق بالتعليم النظامي، فرصة مواصلة تعليمهم من خلال توفير الخدمات التعليمية إلكترونياً، وقد أطلقت «وزارة التربية والتعليم» استراتيجية جديدة للتعليم المستمر، تحمل عنوان «تعليم الكبار»، وهي ترمي إلى تشجيع المواطنين على مواصلة استكمال تعليمهم. وتجدر الإشارة إلى أن فرص التعليم في الإمارات متاحة لجميع القاطنين على أراضيها أيضاً، وليس للمواطنين فقط، ويأتي الدعم الذي تقدمه الدولة للتعليم الخاص، في هذا الإطار من أجل استيعاب الأعداد المتزايدة من أبناء الوافدين، بل إن الدولة باتت وجهة جاذبة للمؤسسات التعليمية الدولية المرموقة.

ومن المنجزات التي حققتها الإمارات في إطار مشروع «التعليم للجميع»، أنها باتت شريكة في أكثر من 50 مدرسة ضمن شبكة المدارس المنتسبة إلى اليونسكو، وأصبحت قادرة على تمكين جميع الأطفال والشباب والكبار من الجنسين، من الحصول على حقهم في التعليم، وتطبيق كل الإجراءات لمنع حرمانهم من التعليم أو تسربهم المبكر منه، ولاسيما خلال مرحلة التعليم الإلزامي. كما نجحت الإمارات أيضاً في تقليص الفجوة بين الجنسين في التحصيل العلمي في وقت قياسي، وقد سلط تقرير «الفجوة بين الجنسين لعام 2014»، الصادر عن «المنتدى الاقتصادي العالمي»، الضوء على ذلك، وأكد أن الإمارات تعتبر من أكثر الدول نشاطاً في سد الفجوة التعليمية بين الذكور والإناث في العالم، ووضعها في صدارة الدول العربية في هذا المؤشر، إذ لم تتجاوز الفجوة بين الجنسين فيها 1%.

استراتيجية نشر الإرهاب في مصر: قراءة في الدوافع والمواجهة

العمليات الإرهابية التي استهدفت مقرات الأمن الوطني المصري شمال سيناء من قبل جماعة «أنصار بيت المقدس» المتشددة وراح ضحيتها نحو 100 شخص بين قتيل وجريح جلهم من العسكريين تعد بحسب محللين، نقطة تحول استراتيجية في مواجهة الإرهاب.



والإخوان تعمل على منهجية ثلاثية الأبعاد الهدف منها إعادة الرئيس المعزول محمد مرسي للحكم أو تدمير مصر، من ضمنها اعتماد الحرب النفسية، وتصدير الشائعات المغرضة، وبث الشقاق بين الشعب المصري والجيش، واستغلال وسائل الإعلام المؤيدة، فضلاً عن مهاجمة بعض الأماكن المهمة كالكنائس لنشر الفوضى والتوتر في البلاد، وبخاصة أن نظام الرئيس المعزول محمد مرسي، سمح بتوطين 3 آلاف شخص من جنسيات مختلفة منهم شيشانيون و آخرون من جنسيات عربية في سيناء، وأفرج عن الكثير من الإرهابيين من أجل تحقيق حلم الإمارة في شبه جزيرة سيناء بهدف فصلها عن مصر.

وبناء على هذا المخطط الإرهابي الخطير، فإن عدداً من الأحزاب المصرية اقترح خطة شاملة لمواجهة الإرهاب، تشمل حلولاً قصيرة وبعيدة المدى، من ضمنها ضرورة إصدار قوانين وتشريعات لمواجهة ظاهرة الإرهاب، في وقت أكد فيه المستشار بهجت الحسامي، المتحدث باسم حزب الوفد، أن دور الشعب المصري هو الدور الأهم في مواجهة الجماعات الإرهابية، موضحاً أن المواطنين حالياً متعاونون تعاوناً كاملاً مع الجهات الأمنية للإبلاغ عن معلومات بخصوص الجماعات الإرهابية، فضلاً عن ضرورة دعم القبائل العربية في سيناء لأنهم القادرون على مواجهة الإرهاب وتجفيف منابع السلاح والتمويل، فيما راح مفكرون يقترحون إعلان منطقة شبه جزيرة سيناء منطقة حرب، وفي الوقت نفسه ضرورة المواجهة الفكرية للإرهاب، حيث تحظى بالأهمية ذاتها بالتوازي مع المواجهة الأمنية.

وبالرغم من أن العمليات الإرهابية التي استهدفت مقرات وأفراداً عسكريين وأفراداً من قوى الأمن الداخلي ومدنيين مصريين يوم الخميس الماضي ليست الأولى من نوعها، لكنها بلا شك تشير إلى أن ثمة قوى وجهات وحاضنات بيئية محلية وإقليمية، فضلاً عن التنظيمات الإرهابية الدولية الداعمة لهذا التوجه الإرهابي لنشر على ما اصطلح على تسميته «الفوضى» في المنطقة. ومن المؤكد أن الدافع الرئيسي الذي أفضى بالرئيس المصري عبدالفتاح السيسي إلى اختصار مشاركته في اجتماعات القمة الإفريقية في إثيوبيا يوم الجمعة الماضي والعودة إلى بلاده كان هذا الحدث الإرهابي؛ حيث باشر على الفور بعقد سلسلة من الاجتماعات مع القيادات العسكرية والأمنية لبحث تداعيات هذا الهجوم الإرهابي.

بحسب محللين، فإن القراءة الأولية لمواقف التيارات والأحزاب السياسية في مصر قد دانت بشدة هذا العمل الإرهابي بينما تم إلقاء القبض على عدد من الأفراد المنتمين إلى جماعة الإخوان المسلمين وهم يحملون قنابل يدوية من صنع محلي في إمبابة، وهو أمر يفسر في جزء منه بعض الدوافع الحقيقية لهذا العمل الإرهابي، وفي هذا التوقيت، يرى سياسيون أن من الأسباب المهمة التي دفعت التنظيمات الإرهابية للقيام بهذا العمل هو الفشل الفظيع الذي واجهه جماعة الإخوان في الداخل، ما دفعها إلى التورط بدعم هذه المحاولة على أمل إرباك الدولة وإنهاكها في محاربة الإرهاب العشوائي، وإظهار أن السلطة الشرعية غير قادرة على فرض الأمن والاستقرار، وبالتالي غير قادرة على تحقيق ما تسعى إليه من جذب الاستثمارات وإقامة المشروعات القومية الكبرى، ومن ثم عدم القدرة على عقد المؤتمر الاقتصادي المزمع عقده في مارس المقبل، وبخاصة أن الحكومة المصرية والجهات التجارية والعديد من الشركات المصرية تعول على جذب الاستثمارات الخليجية والعالمية لإنعاش الاقتصاد المصري وفك أزمته الاقتصادية.

وبحسب مدير مركز المصريين للدراسات السياسية والاجتماعية الدكتور عادل عامر، فإن استراتيجية جماعة

«ذا ناشيونال إنترست»: انخفاض أسعار النفط... حدود التأثير في سياستي إيران وروسيا

أوضح زخاري كيك رئيس التحرير في مجلة «ذا ناشيونال إنترست» في مقاله في المجلة، أن الانخفاض الأخير في أسعار النفط مترافقاً مع العقوبات الغربية المفروضة على روسيا من شأنهما أن يؤديا بها إلى تبني نهج خطير في الشؤون الخارجية.

في سلوك السياسة الخارجية الإيرانية، وخاصة فيما يتعلق بالمفاوضات النووية، إلا أن انخفاض الأسعار قد أدى إلى إثارة الجدل الداخلي في إيران بشأن مستقبلها. وتعجبت مالوني من أن الاستثمار الأجنبي لم يعد موضوع نقاش في الجمهورية الإسلامية التي كانت شبه اشتراكية سابقاً لكن الكاتب يرى أن تأثير انخفاض الأسعار قد لا يكون كبيراً على سياسة إيران الخارجية، مثلما هو الحال بالنسبة إلى روسيا. حيث لم تكن «مهينة بصورة قوية» لمواجهة الانخفاض في الأسعار ولاسيما وقد بنت ميزانيتها على أساس 100 دولار للبرميل الواحد.



وألقى المقال بجزء من اللوم في ذلك على الشعب في السياسة الروسية في عهد الرئيس فلاديمير بوتين، فمن الناحية الأولى كانت السياسة الاقتصادية الروسية تركز على الاندماج مع الاقتصاد العالمي خاصة أوروبا والولايات المتحدة. ومن الناحية الثانية اتسمت السياسة الخارجية لروسيا بالمغامرة بصورة متزايدة ما جعلها في كثير من الأحيان على خلاف مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. ومن ثم فإن محاولة اتباع هاتين السياستين معاً تعتبر «غير واقعية تماماً». وأوضح سايمز أن ذلك تسبب في «الكثير من المتاعب» الاقتصادية لروسيا.

وفي الوقت الذي ابتهج فيه بعضهم في الغرب للكساد الاقتصادي في روسيا، وقاموا بتوبيخ بوتين بسبب ذلك، يرى الكاتب أن شعبية بوتين بقيت كبيرة وألقى العديد من الروس باللوم على العقوبات الغربية، وليس على سوء الإدارة الداخلية، باعتبارها سبباً في الكثير من المصاعب الاقتصادية. وفي حال استمر الوضع الاقتصادي في التدهور في روسيا، فإن روسيا قد تلجأ إلى استخدام مزيد من الأدوات التقليدية لدعم أسعار النفط، مثل «زعزعة الاستقرار، والعمل السري والقوة العسكرية».

ونقل الكاتب وجهة نظر السفير الأمريكي السابق لدى المملكة العربية السعودية تشاس فريمان، أن الانخفاض في أسعار النفط ليس ناجماً عن نظريات المؤامرة مثلما يتصور بعضهم، وإنما عن زيادة المعروض جراء زيادة الإنتاج في أماكن مثل العراق وليبيا وشمال إفريقيا، متزامناً مع قلة الطلب بسبب ركود الاقتصاد العالمي وخاصة في أوروبا وآسيا. وقال فريمان إن العربية السعودية لم تكن السبب وراء انخفاض الأسعار، كما أنها لم تفعل شيئاً من أجل دعم ارتفاع الأسعار، وهذا لا يثير الغرابة لأن أسعار النفط المنخفضة تتناسب مع

المصالح الاقتصادية للعربية السعودية. وأوضح فريمان أن تكلفة إنتاج البرميل الواحد بالنسبة إلى شركة الزيت العربية السعودية «أرامكو» تتراوح ما بين 5 و6 دولارات، وبالتالي من السهل على السعودية تحمل هذه الأسعار بسهولة.

ويقول الكاتب إنه في الوقت الذي يعتبر فيه السعر الحالي للبرميل الواحد عند 45 دولاراً مربحاً للسعودية فإن ذلك لا يروق بالنسبة إلى كثير من منافسيها. وتوقع الكاتب أن يسمح السعر الحالي على المدى الطويل إلى زيادة السعودية لحصتها الإنتاجية، ونقل الكاتب عن سوزان مالوني الباحثة في معهد بروكينجز قولها إن الأسعار المنخفضة بدأت تؤثر سلباً في كل من إيران وروسيا وبخاصة أن انخفاض الأسعار، أجبر إدارة الرئيس الإيراني حسن روحاني على خفض ميزانيتها السابقة القائمة على أساس 73 دولاراً للبرميل الواحد إلى 40 دولاراً للبرميل الواحد، كما أن انخفاض الأسعار سيحد من جهود الإدارة الإيرانية لمواصلة كبح جماح التضخم، التي تعتبر إحدى إنجازاتها حتى اللحظة.

وترى مالوني أن تأثير انخفاض أسعار النفط لم يكن كارثياً بالنسبة إلى إيران، ومن غير المرجح أن تؤثر الأسعار كثيراً

مجلة «كوارتز»: حوثيو اليمن مؤشر جديد إلى أجندة إيران الطائفية في المنطقة

دخل اليمن مرحلة خطيرة قد تهدد كيانه الجغرافي وتقضي على ما تبقى من شرعية الدولة بعد سيطرة «الحوثيين» على مقرات صنع القرار السياسي في العاصمة صنعاء، وتلويحهم بالسيطرة على مقدرات البلاد إن لم تتم الاستجابة لمطالبهم.



واعتبر الكاتب أن التطورات الأخيرة تصب في مصلحة تنظيم «القاعدة في جزيرة العرب» في اليمن الذي يعتبر فرعاً من تنظيم «القاعدة»، والذي تبنى المسؤولية عن الهجمات الإرهابية الأخيرة في باريس، واعتبرته الولايات المتحدة سابقاً أخطر فرع من فروع تنظيم «القاعدة»، حيث إن التمرد الحوثي قد صرف حكومة عبد ربه منصور هادي عن محاربة التنظيم. فقبل أقل من ثلاث سنوات نجحت القوات اليمنية بمساندة الطائرات الأمريكية من دون طيار وصواريخ كروز الأمريكية في دحر التنظيم واستعادة المناطق التي كان يسيطر عليها الإرهابيون سابقاً. وبالنسبة إلى الرئيس هادي فهو يصارع من أجل بقائه ولم يعد لديه كثيراً من الانتباه لتنظيم «القاعدة» في شبه جزيرة العرب. ويرى الكاتب أن الدمج بين دعم إيران للحوثيين في اليمن ورغبة أوباما في التوصل إلى اتفاق نووي مع طهران يصب في مصلحة الرواية الدينية المتطرفة التي يتبناها تنظيم «الدولة الإسلامية» وتنظيم «القاعدة» والجماعات الإسلامية المتطرفة الأخرى وهي أن الولايات المتحدة تتوعد إلى الشيعة لقمع السنة، على حد قول الكاتب. وينتهي الكاتب إلى القول إن نجاح «الحوثيين» في اليمن يجب أن يكون بمنزلة المؤشر الواقعي لإدارة أوباما على أن الأجندة الإيرانية في العالم العربي هي التخريب والتدمير، وإنها جعلت العالم مكاناً أكثر خطورة.

وفي هذا السياق أوضح بوبي جوش مدير التحرير في مجلة «كوارتز» في مقاله في المجلة، أنه في اليوم نفسه الذي حذر فيه الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، الكونجرس من فرض مزيد من العقوبات ضد إيران، أظهر النظام في طهران أن تهديده للعالم لا يقتصر على الأسلحة النووية، مشيراً إلى أن المتمردين «الحوثيين» الذين عاثوا في العاصمة اليمنية صنعاء فساداً وقتلاً تلقوا الدعم بالسلاح والمال والتدريب من إيران. وتساءل الكاتب عن النهاية التي تنتظر اليمن الذي يعتبر من أفقر الدول في العالم، وهو ليس جائزة ثمينة ل طهران، ولا يشكل أي تهديد مباشر لها.

وأوضح الكاتب أن هناك قاسماً مشتركاً مهماً بين «الحوثيين» وإيران ألا وهو: المذهب الشيعي. وإذا ما تمكن المتمردون «الحوثيون» من توسيع وبسط سيطرتهم على اليمن، فإن ذلك سيكون بمنزلة البعوضة التي تدمي مقلة الأسد بالنسبة إلى عدد من دول المنطقة، وسط الانقسام الطائفي الواسع في جميع أنحاء العالم الإسلامي. ولاشك في أن هذا الخطر يهدد أمن المنطقة والمملكة العربية السعودية، حيث هناك حدود طويلة لها مع اليمن. وفي حال عجزت الحكومة اليمنية عن تأكيد سيطرتها على البلاد، فمن المرجح أن يتطور الصراع إلى صراع إقليمي لا تحمد عقباه. ويقول الكاتب إن الأيام القليلة الماضية كشفت عن مؤشرين آخرين إلى الطموحات الخطيرة لإيران: الأول، وجود أحد القادة العسكريين الإيرانيين بين القتلى من مجموعة إرهابية تابعة لـ «حزب الله» استهدفتها غارة إسرائيلية في القنيطرة، واقترب كشف المدعي العام الأرجنتيني عن الدليل بشأن ضلوع إيران في التفجير الذي استهدف مقر الجمعية اليهودية الأرجنتينية (أميا) في بوينس آيرس سنة 1994، والذي أعقبه وفاة ألبرتو نيسمان، المدعي العام الأرجنتيني في ظروف غامضة عقب اتهامه إيران بالإرهاب، أضف إلى ذلك استمرار طهران في تدريب وتسليح الميليشيات الشيعية في العراق.



النفط يقفز 8 بالمائة مع تقلص أنشطة البحث عن النفط الصخري في الولايات المتحدة

أظهرت بيانات لشركة بيكر هيوز أن عدد منصات الحفر الباحثة عن النفط في الولايات المتحدة تراجع بنسبة سبعة بالمائة في الأسبوع الحالي. وارتفع سعر العقود الآجلة لخام برنت 3.86 دولاراً عند التسوية



إلى 52.99 دولاراً للبرميل بعدما قفز إلى 53.08 دولار. وأغلقت عقود النفط الخام الأمريكي التعاملات مرتفعة 3.71 دولاراً إلى 48.24 دولاراً للبرميل بعد أن قفزت نحو ثلاثة دولارات في الساعة الأخيرة من التعاملات.

قفزت أسعار النفط الخام أكثر من ثمانية بالمائة، يوم أول من أمس (الجمعة)، مسجلة أكبر مكسب يومي لها في عامين ونصف العام بعد صدور بيانات أظهرت أن شركات التنقيب الأمريكية تقلص أنشطة البحث عن النفط الصخري.

وفي صعود قد يطلق تكهنات بأن انهيار الأسعار الذي بدأ قبل سبعة أشهر قد انتهى، قفز سعر خام القياس العالمي برنت ليتجاوز 53 دولاراً للبرميل، وهو أعلى مستوى له في أكثر من ثلاثة أسابيع، بعد أن

السياسة النفطية السعودية لن تشهد تغييرات محتملة



اعتبرت أسواق الطاقة قرار العاهل السعودي الجديد إبقاء وزير النفط علي النعيمي في منصبه إشارة إلى أن المملكة - أكبر مصدر للنفط في العالم - لن تتخلى عن سياستها الراضية

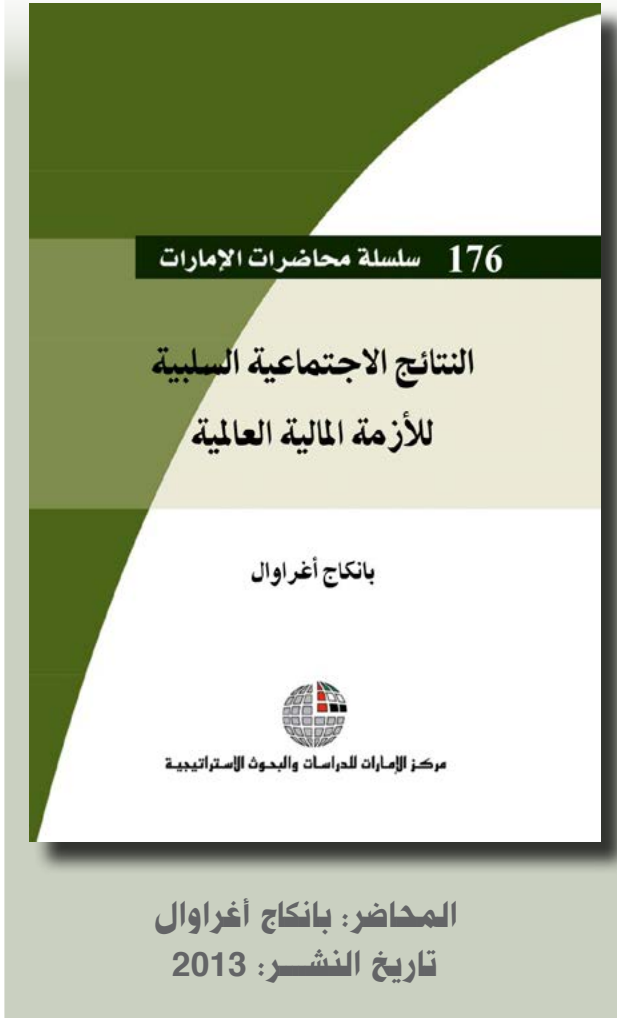
لخفض الإنتاج مع دفاعها القوي عن حصتها في السوق. ونجح النعيمي في نوفمبر الماضي في إقناع منظمة أوبك بهذه السياسة بصرف النظر عن مدى الهبوط الذي قد تصل إليه أسعار النفط. وكان عازماً على عدم التخلي عن حصة السوق لمصلحة منتجين من خارج المنظمة مثل روسيا ومنتجي النفط الصخري بالولايات المتحدة. وعندما أجرى الملك سلمان بن عبدالعزيز تعديلاً وزارياً يوم الخميس الماضي بعد أيام من توليه الحكم لا بد أنه واجه صعوبة في العثور على شخصية أكثر تمسكاً لتوجيه دفة قطاع النفط السعودي خلال هذه الأوقات المضطربة. وبرغم كل شيء فقد شهد النعيمي (79 عاماً) ما لا يقل عن ثلاث موجات انهيار للأسعار خلال عمله وزيراً للنفط وهو المنصب الذي يشغله منذ نحو عقدين من الزمن. وقد تكون الخبرة التي يتمتع بها النعيمي -علاوة على الاحترام الذي يتمتع به عالمياً- أمراً حاسماً في إقناع أعضاء أوبك الذين لا يملكون احتياطات كبيرة مثل تلك التي تنعم بها السعودية بالثبات في الأزمة الحالية.

اتفاق سوداني - صيني لإجراء استكشافات نفطية جديدة

وقعت وزارة النفط السودانية، اتفاقاً مع إحدى شركات النفط الصينية، لزيادة إنتاج النفط في حقول تقع شمال حقل «هجليج» بالسودان، وأجزاء من منطقة «آبي» المتنازع عليها مع دولة جنوب السودان، فضلاً عن إجراء استكشافات بترولية في مربعات جديدة بالبلاد، حتى عام 2021. وقال وزير النفط السوداني، مكاوي محمد عوض، في تصريحات صحفية أول من أمس الجمعة، إن الاتفاق الذي تم في بكين مع الشركة الصينية يفتح الباب لاتفاقيات جديدة لإنتاج النفط في مناطق بغرب كردفان، مشيراً إلى أن الاتفاق يعمل على تغطية مديونية الشركة على حكومة السودان، لافتاً النظر إلى أن الشركة وافقت على العمل والاستكشاف في مربعات جديدة. يذكر أن وفداً سودانياً رفيع المستوى يمثل «حزب المؤتمر الوطني» (الحاكم) يرأسه مساعد الرئيس السوداني، إبراهيم غندور، قد أنهى زيارته للصين، حيث اتفق الجانبان على زيادة التعاون السياسي والاقتصادي والإقليمي في القضايا العالمية وخدمة الأمن والسلم العالميين، خاصة في السودان ومنطقة شرق إفريقيا.



النتائج الاجتماعية السلبية للأزمة المالية العالمية



خضعت أسباب الأزمة المالية عام 2008 وتداعياتها لبحوث جيدة وتوثيق واسع النطاق، ولاسيما في الجوانب المالية والاقتصادية، ولكن الجوانب الاجتماعية لم تحظَ باهتمام بحثي كبير. إن من أصعب العواقب الرهيبة لهذه الأزمة، هو ما يُطلق عليه مصطلح «التداعيات الإنسانية المباشرة»، المتمثلة في ارتفاع معدلات حوادث الانتحار، والقتل، والقتل العمد-الانتحار. وقد نتجت هذه التداعيات من الاختلال الناجم عن الصعوبات الاقتصادية والمالية والاجتماعية المرتبطة بالأزمة المالية العالمية.

تمثل حوادث القتل العمد-الانتحار (المعروفة أيضاً باسم القتل-الانتحار) أشد أشكال العنف الذي تكون نتيجته قاتلة للضحية والجاني معاً، حيث ينتحر الجاني في غضون أسبوع. وهناك في كثير من الأحيان ضحايا ثانويون؛ مثل الأطفال والأقارب والجيران أو المارة.

وقد وثّق باحثون انتشار حوادث القتل العمد-الانتحار، وأشاروا إلى أن مثل هذه الحوادث ضار جداً بالنظام الاجتماعي لأسباب متعددة:

أولاً، يتم تجاوز النظام الجنائي لأن الجانبين كليهما يكونان في عداد الأموات، ما يولد شعوراً بتقبّل الناجين هذه النهاية المأساوية. ثانياً، يمكن أن يحرض مثل هذا الحدث على «انتقال عدوى الانتحار» وحدث ردود أفعال «مقلّدة».

وعليه، أجريت دراسة رصدية لفترة طويلة من الزمن تتناول أثر الأزمة المالية العالمية وصحة كبار السن النفسية، وتشير إلى أن الأعراف الاجتماعية (خلافاً للأحداث الفردية مثل فقدان الوظيفة)، والمقارنات تلعب دوراً مهماً في تحديد العلاقة بين الحدث الذي يؤثر في الوضع المالي للفرد والنتائج الصحية البدنية والعقلية. ولعل حوادث الانتحار، والقتل، والقتل

العمد-الانتحار، أفضل مثال على تلك النتائج المؤسفة. بدأ انهيار قطاع الإسكان مع نهاية عام 2006. وفي الأعوام الثلاثة التي تلت ذلك، كان نحو 2.5 مليون حالة حبس رهن قد حصلت بالأصل. وهناك أكثر من 7.5 مليون حالة حبس رهن أخرى ستحدث قبل أن تخف حدة الأزمة.

ولم يسبق لنا أن شهدنا تصاعداً في حالات حبس الرهن العقاري بهذا الحجم منذ الكساد العظيم عام 1929.

ففي تقرير حكومي قُدم إلى لجنة الإسكان في مجلس الشيوخ، أشار بن برنانكي، رئيس مجلس

في الأطفال وكبار السن الذين يجدون أنهم أقتلعوا من شبكاتهم الاجتماعية وغُرسوا في بيئات أخرى لم يألفوها. ويمكن لمثل هذه المستويات من التوتر بدء حلقة مفرغة من المشكلات الصحية والعقلية، وخسارة الدخل. وعليه، تؤثّق هذه الدراسة ظهور حوادث الانتحار، أو القتل، أو القتل العمد-الانتحار بوصفها انهياراً نهائياً لفرد يواجه الشدائد الناجمة عن حبس الرهن، أو تعثّر سداد الرهن العقاري، أو الإخلاء.

وقد وجدت دراسة أخرى علاقة ذات دلالة إحصائية بين حالات حبس الرهن والجرائم العنيفة. وي طرح باحثون أن الأزمة الاقتصادية والديون العالمية الراهنة مثال على أنه لابد من حصول تحوّل في السياسة لتعديل طريقة توفير الصحة العالمية، بغية تجنب حدوث تأثير كارثي في حياة الناس.

لوحظت زيادة في نسبة حوادث الانتحار، والقتل العمد، والقتل العمد-الانتحار المشتركة في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008. وخلافاً للاعتقاد العام، فقد حدث عدد كبير من هذه الوفيات في أوساط فئة أصحاب الدخل المرتفع، وأولئك العاملين في القطاع المالي.

وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة حالات الانتحار بلغت ضعف نسبة جرائم القتل العمد تقريباً (19.5% مقابل 10.7%)؛ وأن الأسلحة النارية استخدمت في 57% من حالات الانتحار، وفي 40% من جرائم القتل العمد.

لا يوجد نظام اقتصادي يمكنه تحمّل مثل هذه الخسارة المباشرة في رأس المال البشري، لذلك لابد من صوغ سياسة واستراتيجية تحوّلان دون حدوث مثل هذه النتائج السلبية للانهيّارات المالية، التي لامناص من أنها ستتكرر.

الاحتياطي الفيدرالي، عام 2012 إلى أن هناك نحو 12 مليون حالة رهن عقاري «غارقة» [أي ذات قيمة أقل من قيمتها الشرائية]، وبأسهم سلبية إجمالية بلغت قيمتها 700 مليار دولار، ونحو 660 ألف حالة رهن عقاري مرّ على استحقاقها 30 يوماً، و310 آلاف رهن عقاري مرّ على استحقاقها 60 يوماً، و1.4 مليون حالة مرّ على استحقاقها 90 يوماً أو أكثر، و8.6 مليون حالة رهن محبوس. ومع ذلك، فإن الـ8.6 مليون حالة رهن عقاري المتبقية (72%)، التي تمثل نحو 425 مليار دولار قيمة ملكيات عقارية سالبة، تعدّ ذات مدفوعات جارية.

وهناك موجة من حبس الرهن أحدثت توتّر في الحاصلين على قروض من الدرجة الأولى الثابتة الفائدة، نتيجة فقدان الوظائف وارتفاع مستوى البطالة العام. ويشير تقدير أصدره معهد السياسة الاقتصادية، إلى أن العائلات الأمريكية عانت تأكل نحو 8 تريليونات دولار من الثروة الشخصية منذ بداية الأزمة. ولوضع خسارة الثروة هذه في سياقها المناسب، يقدر صندوق النقد الدولي أن الناتج المحلي الإجمالي القومي للولايات المتحدة الأمريكية عام 2011 بلغ نحو 15 تريليون دولار.

قد تكون خسارة المنزل، أو التهديد بتلك الخسارة، مزعجاً للاستقرار جداً بالنسبة إلى الأفراد، ولاسيما ذوي شبكات الأمان المحدودة، مثل الـ46% من العائلات في الولايات المتحدة الأمريكية التي تقل أصولها السائلة عن 5 آلاف دولار أو الـ52% من الموظفين الذين يعيشون من راتبهم عيشة الكفاف. وأوضحت إحدى الدراسات أن العائلات التي تواجه مشكلة حبس الرهن كابدت ارتفاع معدلات الاكتئاب، والخلافات الزوجية، وتدني الأداء الأكاديمي. وغالباً ما يكون للانتقال القسري تأثير سلبي متفاوت